الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.14

Distr.: General

12 August 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٤
المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسعدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)
وبعد ذلك: السيد برندرغاست (نائب الرئيس) ..... (جامايكا)
وبعد ذلك: السيد أسعدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

مناقشة لفريق خبراء بشأن "بناء القدرات الوطنية: بعض الدروس المستفادة"

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البنـــد ٩٥ من جـــدول الأعمال: الأنشطـــة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/53/85، و A/53/154، و A/53/186، و A/53/226، و Add.1-4، و A/53/363)

١ - **السيد بهلولي** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): قال إن اليونيدو اتخذت خطوات، في إطار برنامجها الخاص بالإصلاح ووفقا لعملية إصلاح الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين وتعزيز الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، لتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المعنون "الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة".

٢ - وقد طالبت الدول الأعضاء في اليونيدو بإلحاح، خلال الدورة العادية السابعة للمؤتمر العام لليونيدو المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، باعتماد مزيد من التدابير لتطبيق نظام اللامركزية على أنشطة اليونيدو وتعزيز تمثيلها الميداني عن طريق تفويض السلطة ونقل المهام والمسؤوليات الرئيسية إلى مكاتبها الميدانية. ويتمثل الغرض من تطبيق اللامركزية في الاستجابة، على نحو مناسب بدرجة أكبر، لاحتياجات الدول الأعضاء في ظروف عولمة الاقتصاد، ولا سيما عن طريق تعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول في الميدان الاقتصادي وخلق العمالة المنتجة وتعزيز الاستدامة البيئية.

٣ - وقد حث المؤتمر العام اليونيدو، في خطة الأنشطة التي اعتمدها، على تحسين التنسيق الوظيفي والبرنامجي بين ممثليها الميدانيين وممثلي الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد قررت اليونيدو، حيثما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكلفة، إدماج مكاتبها القطرية ضمن مكتب وحيد تابع للأمم المتحدة.

٤ - وعقد الاجتماع العالمي الأول لمدراء البرامج القطرية لليونيدو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وشاركت الدول الأعضاء، وممثلو الأمين العام، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعض المنظمات الثنائية التي تعنى بالقضايا الإنمائية، في ذلك الاجتماع مشاركة فعلية بغية النظر في المسائل المتعلقة بالتفاعل بين مقر اليونيدو والمكاتب الميدانية وتفويض السلطة الإدارية والمالية لتلك المكاتب والتعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد شكل الاجتماع منتدى للحوار مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية الثنائية فيما يخص إقامة آليات أفضل للتعاون ولتنسيق أنشطتها مع أنشطة اليونيدو في الميدان. وإثر انعقاد الاجتماع العالمي، قرر المدير العام أن تعمل اليونيدو مع منظومة الأمم المتحدة على إعداد برامج مشتركة، ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وعلى إقامة أدوات مشتركة لتعزيز الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري.

٥ - وشارك ممثلو اليونيدو الميدانيين مشاركة فعلية في المرحلة التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كأعضاء في الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وفي اجتماع العمل المعقود لتقييم ذلك الإطار في برينستون من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٦ - وقد أقامت اليونيدو تحالفا استراتيجيا مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجالي ترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا، كما تقوم حاليا بالتفاوض بشأن إبرام اتفاقات مماثلة مع مؤسسات أخرى من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٧ - واليونيدو مصممة على تعزيز الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تتسم بقدر أكبر من الفعالية والاستجابة لاحتياجات الأطراف المعنية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ولهذا الغرض ستواصل تعزيز برنامجها الخاص بالتعاون التقني.

٨ - **السيد سينغ** (الهند): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية يشكل خطوة هامة في توجيه جهود المنظمة نحو تعزيز النمو والتنمية في البلدان النامية وتعزيز التعاون الإنمائي الدولي خلال الألفية القادمة.

٩ - وشهدت الهياكل الحكومية - الدولية التي تشرف على الأنشطة التنفيذية والطريقة التي تنفذ بها هذه الأنشطة، عددا من الإصلاحات منذ أوائل التسعينات. وقد أكدت الجمعية العامة، لدى النظر في مقترحات الإصلاح التي عرضت عليها في دورتها الأخيرة، الحاجة إلى جعل التعاون الإنمائي عنصرا أساسيا من عناصر أنشطة الأمم المتحدة لأن مدى فعالية الإصلاحات يجب أن يقاس بما يترتب عليها من آثار بالنسبة لتعزيز التنمية. وبناء على ذلك فإن مما يدعو إلى الانزعاج ملاحظة أن دور المنظمة في ذلك المجال هو دور محدود بسبب القيود المالية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتوطيد قاعدة الموارد الخاصة بالأنشطة التنفيذية وفقا للاحتياجات المتزايدة للبلدان التي تنفذ فيها تلك البرامج. وقد شاركت الهند بوصفها أحد البلدان النامية التي قدمت أكبر التبرعات للموارد الرئيسية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة، في تلك الجهود مشاركة فعلية.

١٠ - ومن المهم، في مناخ التغيير الحالي، الحفاظ على الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة: وهي طابعها المتعدد الأطراف والشامل وغير التمييزي والحيادي والمتجرد والقائم على المنح. ويجب أن تتولى البلدان المستفيدة نفسها، بوصفها مسؤولة عن تنسيق جميع المساعدات الخارجية، قيادة الأنشطة التنفيذية. ويجب على جميع الهياكل الرامية إلى تبسيط أو تنسيق تلك الأنشطة، بما في ذلك المرحلة التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، احترام تلك المسؤولية وتعززها.

١١ - إن أنشطة بناء القدرات، ضمن أنشطة أخرى، مهمة بالتأكيد، لكن لا بد من التذكير بأن المهمة الأولى للمساعدة التنفيذية التي توفرها الأمم المتحدة تتمثل في القضاء على الفقر عن طريق أنشطة عملية على الصعيد الميداني؛ ويتضمن ذلك المساعدة التقنية التي يجب أن تولى لها أهمية قصوى.

١٢ - وعلاوة على ذلك، لم يستخدم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الاستعمال الأمثل، في مجال الأنشطة التنفيذية، ويعزى ذلك جزئيا إلى الافتقار إلى المعلومات بشأن النمو الآسي للقدرات في الجنوب. وفي وقت تنخفض فيه الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية، التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ينبغي لها أن تعتمد بشكل متزايد على التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل زيادة فعالية أعمالها. كما ينبغي بذل مزيد من الجهود لشراء قدر أكبر من السلع والخدمات من البلدان النامية.

١٣ - وينبغي زيادة التركيز على المسائل المتعلقة باختلاف نوع الجنس لدى تنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. كما ينبغي زيادة عدد وظائف المنسقين المقيمين التي تشغلها المرأة. وأعرب عن سروره لكون الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في الهند تعني بهذين الشرطين. وقال إن الأعمال التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في هذا المجال تستحق الثناء.

١٤ - وأخيرا أعرب عما يساوره من قلق إزاء تدني تدفق الموارد لأغراض المساعدة الإنسانية. وقال إنه يتعيَّن بذل كل جهد ممكن، في الحالة الراهنة التي تتسم بندرة الموارد الإنمائية، للتأكد من أن هذه الموارد لا تُحول لتوفير المساعدة الإنسانية. وينبغي زيادة الموارد الموفرة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

١٥ - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن من أهم أهداف العمليات التنفيذية للأمم المتحدة زيادة أثر هذه الأنشطة وتعزيز قدرة المنظمة على الاستجابة. ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تتعاون جميع الوكالات الإنمائية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمجتمع المدني، على نحو وثيق، وأن تعتمد تدابير مشتركة من شأنها أن تمكّن كل مؤسسة من هذه المؤسسات من الاستفادة من نقاط قوتها في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة بالاستناد إلى مؤشرات قابلة للقياس واتباع نهج يهتم بتحقيق النتائج.

١٦ - ويتعيَّن على الشركاء الإنمائيين، من جهتهم، وقبل تنفيذ البرامج، أن يحددوا النتائج التي يأملون في تحقيقها في كل نشاط من الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، وأن يشرفوا على النشاط المعني ويقيِّموا النتائج التي جرى التوصل إليها مستخدمين مؤشرات وإطارات مرجعية مختلفة. ويجب أن تدمج تلك النتائج في الأنشطة الجديدة لكي تساعد الدروس المستفادة على تحسين الأنشطة المقبلة.

١٧ - وإن المزايا النسبية التي تتمتع بها الأمم المتحدة بفضل حيادها وتجردها وعالميتها والمجموعة الكبيرة من الميادين المختلفة والتي تعمل فيها تُسند إليها دورا هاما في تعزيز التعاون مع الشركاء الإنمائيين الآخرين. وفي هذا الصدد أشادت بالمنظمة لما أنجزته من الأعمال في الميدان ولا سيما عن طريق تعزيز نظام المنسقين المقيمين وإنشاء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٨ - ويضطلع نظام المنسقين المقيمين بالدور الهام المتمثل في تيسير جهود البلدان المستفيدة الرامية إلى تنسيق المساعدة التي تتلقاها. وبالرغم من التقدم المحرز في زيادة عدد المنسقين المقيمين وزيادة فعالية أدائهم عن طريق استخدام أنشطة التدريب وتقييم الأداء، لا يزال هناك الكثير مما يتعيَّن القيام به. ومن اللازم، على سبيل المثال، توفير التدريب المنظم في ممارسة الريادة وتشجيع العمل التعاوني وغير ذلك من المجالات الرئيسية. ومن أجل ضمان الاستجابة في الوقت المناسب لاحتياجات البلدان المستفيدة، يتعيَّن مواصلة بذل الجهود لتشجيع تفويض السلطة وتطبيق اللامركزية وتوحيد مستويات السلطة الممنوحة ومضمونها، والقيام، في نفس الوقت، بتحسين الاتصالات بين المقر والمكاتب الميدانية.

١٩ - وقد ساعدت الجهود التي تبذلها مختلف الصناديق والبرامج في توسيع نطاق التعاون الموجه نحو تحقيق النتائج وأنشطة البرمجة القطرية ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأعربت الممثلة عن أملها في أن يجري، مع زيادة عدد المنظمات المشاركة، اتخاذ تدابير مشتركة بعد إجراء مشاورات مع الحكومات المعنية بوصفها مسؤولة عن اعتماد القرارات المتصلة بعملية التنمية، وذلك بغية ضمان مواصلة توسيع نطاق الدور الذي

يضطلع به إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي ينبغي أن يصبح الإطار الوحيد للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الصناديق والبرامج لأغراض التنمية. ويقتضي إحراز التقدم في هذا المجال قدرا أكبر من الاتساق في دورات البرمجة وزيادة تنسيق الإجراءات.

٢٠ - وبالرغم من أنه لا يمكن الاستعاضة عن برامج المساعدة الإنسانية بالبرامج العادية للتعاون الإنمائي، فإنه يتعين تحقيق التكامل بين المجالين في مرحلة مبكرة من أجل ضمان الاستدامة في عمليات التعمير والإصلاح وكفالة الانتقال التدريجي نحو الأنشطة الإنمائية الموضوعية.

٢١ - وإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما بعد أن اتخذ بعدا ثلاثيا جديدا، يشكّل واحدة من أهم الآليات المتاحة لتعزيز التعاون الإنمائي وله عدد من المزايا النسبية بالمقارنة مع التعاون بين الشمال والجنوب، من قبيل تبادل التكنولوجيا والخبرة التي تتناسب أكثر مع الظروف الراهنة في البلدان النامية. وينبغي أن يدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والتي ينبغي لها كذلك أن تضع تركيزا خاصا على التعاون الثلاثي الأطراف. وفي هذا الصدد يقترح وفدها أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٢ - **السيد برندرغاست** (جامايكا): تولى الرئاسة.

٢٣ - **السيد بيروك** (الجزائر): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة توجد في مفترق الطرق. فبالرغم من تنامي المطالبة بزيادة حجم هذه الأنشطة وتوسيع نطاقها، فإن الموارد الأساسية المخصصة للبرامج والصناديق انخفضت إلى مستويات تنذر بالخطر وصارت الأمم المتحدة معرضة أكثر فأكثر لتدني قدرتها على الاضطلاع بولايتها في ميدان التنمية.

٢٤ - ومن الجدير بالذكر أن المساعدة تقوم على المصالح المتبادلة، لأن البلدان المانحة نفسها تجني فوائد ملموسة من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي توفرها بما في ذلك تكوين الخبرات والوصول إلى أسواق البلدان النامية.

٢٥ - وزيادة تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، زيادة كبيرة، يمكن تبريرها على عدة أسس، بما في ذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما في ميدان بناء القدرات. وهناك مبرر آخر يتمثل في تزايد الدعم المالي الذي توفره البلدان النامية لتلك الأنشطة والتزامها السياسي الراسخ بالمساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد فإن ما قررته بعض البلدان المانحة من زيادة مساهماتها من أجل تحقيق الإنجاز المستهدف المتفق عليه دوليا وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتشجيع الأنشطة الإنمائية في البلدان النامية، هو خطوة تستحق الترحيب وينبغي لجميع البلدان المانحة أن تأخذها كمثال. ورحب بالجهود التي تبذلها المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل وضع استراتيجيات جديدة للتمويل دون المس بالخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٢٦ - وبالرغم من المزايا التي يتمتع بها نظام المنسقين المقيمين فقد واجه صعوبات عملية، ولا سيما في مجال التنسيق. وبناء على ذلك هناك حاجة إلى إجراء استعراض متعمق لسير أعماله. وينبغي منح نظام المنسقين المقيمين الدعم اللازم في المجالات التالية. أولا، تعزيز سلطة المنسق المقيم وحريته في التصرف من خلال تفويض السلطة بشكل أشمل وأكثر فعالية، وخاصة فيما يتصل بالميزانية وذلك كيما يتسنى إقرار البرامج والمشاريع في إطار الميزانية العامة. ثانيا، اعتبار أنه من غير الملائم، في هذه المرحلة من عملية إصلاح الأنشطة التنفيذية، رفع الرتبة الحالية للمنسقين المقيمين المعتمدين لدى الحكومات المضيفة.

٢٧ - ويرى وفده، فيما يتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أن الهدف النهائي للتنسيق من جانب الصناديق والبرامج والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة يتمثل في تعزيز قدرة المنظومة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتنامية للبلدان البرنامجية. ويود أن يؤكد مجددا على أن صنع القرار بخصوص البرامج والمسؤوليات المتعلقة بالتنمية وكذا تنسيق جميع المساعدات الخارجية، هو من اختصاص حكومات البلدان المتلقية.

٢٨ - وتطرق إلى موضوع مشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من عناصر المجتمع المدني، وقال إن وفده يعتقد بأنه من الحيوي للغاية، أن يترك أمر البت في موضوع هذه المشاركة لحكومات البلدان المتلقية وحدها وألا يكون هدفها هو وضع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على قدم المساواة. وينبغي أن تراعي الجهود الرامية الى إشراك المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة بارامترات تعريف المجتمع المدني التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وأن تتبع الإجراءات المناسبة. وعلاوة على ذلك، يبدو التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ضعيفا إلى حد ما أو غير موجود إطلاقا، ولا سيما على صعيد الاقتصاد الكلي؛ وبناء على ذلك فإن التعاون الوثيق على هذا الصعيد سيكون مفيدا للغاية.

٢٩ - وأعرب عن أمله في أن يعزز الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات دور الأمم المتحدة في الأنشطة الإنمائية، دون المساس بالخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وهي طابعها الشامل والطوعي القائم على المنح وحيادها ومبدأ تعدد الأطراف الذي تعمل على أساسه.

٣٠ - **السيدة غوردون** (جامايكا): تحدثت باسم الاتحاد الكاريبي وأعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي مسرورة لأن تقارير الأمين العام (A/53/226 وAdd.1-4) تؤكد أهمية وجود الأمم المتحدة في بلدان البرامج، بالرغم من أن المنظمة هي من أصغر المانحين من حيث القدرة المالية، ولا سيما بالمقارنة مع مؤسسات بريتون وودز. وقد بيَّن التقييم الذي أجري في بعض تلك البلدان، بما لا يدع مجالا للشك، ما لتلك الأنشطة التنفيذية من أثر مضاعف: فموارد الأمم المتحدة، التي وجهت إلى مناطق محددة جدا وصغيرة للغاية في بعض الأحيان، مهدت الطريق لتنفيذ برامج أوسع نطاقا.

٣١ - ومن المسائل المهمة بصفة خاصة لمنطقة الاتحاد الكاريبي أن معظم أعضائها مصنفين ضمن البلدان المتوسطة الدخل، نتيجة لاستمرار استخدام نصيب الفرد من الدخل كمؤشر رئيسي من مؤشرات مستوى التنمية. وبناء على ذلك فإن هذه البلدان لا تتلقى حصة كبيرة من موارد الأمم المتحدة الخاصة بالأنشطة التنفيذية. والواقع أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يخفي المشاكل الحقيقية ومواطن ضعف بلدان المنطقة التي لا تزال

تصارع من أجل القضاء على الفقر. وقد كان الدمار الذي ألحقه مؤخرا الإعصار "جورج" بعدد من بلدان الكاريبي بمثابة دليل على السهولة التي يمكن بها لظاهرة طبيعية وحيدة محو سنوات من التقدم والتنمية.

٣٢ - وأعربت عن انزعاجها للانخفاض المطرد والسريع في مستوى الموارد الأساسية ولا سيما المخصصة منها للأغراض المتعددة الجوانب. وقالت إن الإقبال المتزايد على الموارد غير الأساسية يوحي بالعودة إلى المساعدة الثنائية و"المشروطة" ويشكك في مدى الالتزام بمبادئ تعددية الأطراف والحياد والشفافية في مجال المساعدة الإنمائية. وينبغي للمانحين أن يحافظوا على مستوى مساهماتهم في الموارد الأساسية أو زيادتها بغرض الإبقاء على هذه المساعدة في مستوى ثابت يمكن توقعه. لا يمكن للموارد غير الأساسية أن تحل محل الموارد الأساسية؛ بل إنه دون هذه الموارد تتقلص فعالية الموارد غير الأساسية.

٣٣ - ومن الواجب الاعتراف بأن جميع استراتيجيات التمويل تحدها قيود وأنها تتأثر بمعايير شخصية لا معايير موضوعية. وقد أظهرت الأزمة المالية وعولمة الاقتصاد أنه من غير الممكن الاعتماد على القطاع الخاص كمصدر ثابت للأموال. فاحتمال تكرار ظاهرة معيَّنة من مستوى الكساد الأكبر، مع ما يترتب عليها، بالنسبة للقطاع الخاص، من انكماش أو انهيار، ينبغي أن تبين للحكومات أنها هي المسؤولة، في نهاية المطاف، عن رفاه مواطنيها وبالتالي تنمية اقتصاداتها.

٣٤ - وتسلّم دول الاتحاد الكاريبي بضرورة تنفيذ عدد كبير من جوانب المبادرات الرامية الى إصلاح الأنشطة التنفيذية، تنفيذا شاملا، في حين ينبغي تنفيذ الجوانب الأخرى حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة وكل بلد على حدة، لأنه لا حاجة إلى إصلاح ما يعمل بشكل جيد. وينطبق نفس الشيء على تنسيق القواعد والإجراءات فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالأنشطة التنفيذية، وهي مسألة اتضح أنها أعقد مما كان متوقعا. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التركيز على الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه؛ وإلا فإن ما يعمل بشكل جيد قد يُدمر. وعلاوة على ذلك هناك نظم لا يمكن تنسيقها دون التضحية بكفاءة وكالات معيَّنة وطابعها المميز.

٣٥ - وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمثل عملية أخرى قد يتيسر أو لا يتيسر تطبيقها تطبيقا شاملا. ومن المستحسن، قبل الحكم على هذه العملية، الانتظار على الأقل لحين إجراء تقييم أكثر تعمقا لجميع مراحلها التجريبية، لكن إذا ما تقرر تنفيذها، ينبغي ألا يجري ذلك سوى بالتشاور مع الحكومات المستفيدة. وبخصوص الأماكن والخدمات المشتركة، قالت إنه وإن كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي مقتنعة بأن تلك الأهداف قد لا يكون تحقيقها في جميع الحالات ممكنا فإنها تؤيد المنهجية التي تتبعها في هذا الصدد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتتطلع إلى رؤية نتائج تطبيقها في المستقبل القريب.

٣٦ - والدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تشعر بالغبطة بعد الاطلاع على الخطط الرامية إلى تحسين نظام توظيف المنسقين المقيمين واختيارهم ومستوى تدريبهم، لأن هذه الدول ما فتئت تؤكد أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على نظام للانتقاء من بين مجموعة من الأشخاص المؤهلين بدرجة كبيرة من الواعين بخصوصيات كل بلد.

٣٧ - والدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تشاطر الأمين العام آراءه بشأن خطط تعزيز الأنشطة التنفيذية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلاوة على ذلك فالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة توجه إلى معظم بلدان منطقة الاتحاد الكاريبي من خلال برامج إقليمية، بما في ذلك برنامج الجزر المتعددة التابع لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي. ومع ذلك فقد أظهر التحليل أن الأبعاد الإقليمية للأنشطة التنفيذية غير مرتبطة، بشكل كاف أحيانا، بالصعيد القطري سواء أكان ذلك في مرحلة التخطيط أو التنفيذ. وبناء على ذلك يجب أن يستمر التركيز الرئيسي للأنشطة التنفيذية قائما على الصعيد القطري، بحيث تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تنسيق برمجة المساعدة الإنمائية التي ينبغي أن تستند، بدورها، إلى الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان. والاتحاد الكاريبي، باعتباره تجمعا لجزر صغيرة، يدرك الخطر المتمثل في احتمال حجب المنظور الإقليمي للواقع السائد في كل بلد على حدة.

٣٨ - وختمت حديثها قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تؤكد مجددا الحاجة إلى تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتعزيزه وتكثيفه، لأنه مسألة تحظى بأهمية متزايدة في وقت تشح فيه المصادر التقليدية لتمويل التعاون التقني، وحثت الشركاء الإنمائيين على بذل قصاراهم من أجل جعل هذا التعاون جزءا لا يتجزأ من الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

٣٩ - **السيد ريشيتنياك** (أوكرانيا): قال إنه يؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ولاحظ بارتياح أن ما تضطلع به منظومة المتحدة من الأنشطة التنفيذية، التي تنفذ في إطارها في الوقت الراهن برامج في عدد من البلدان يزيد على ١٧٠ بلدا، منها أوكرانيا، قد أظهر مرة أخرى فعاليتها.

٤٠ - وأوكرانيا، شأنها في ذلك شأن البلدان العديدة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تهتم بالإفادة من أكثر التجارب نجاحا في جميع أرجاء العالم، أكثر مما تهتم بالحصول على دعم مالي كبير. وقد أتاح وجود المنسق المقيم في تلك البلدان إجراء حوار بناء على الصعيد الميداني مع الصناديق والبرامج الأخرى وإقامة التعاون مع المانحين الثنائيين. والحكومة الأوكرانية تشيد كذلك بأعمال المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتؤيد أنشطتهما وترحب بالخطة الرامية إلى إنشاء أطر تعاون على الصعيدين الإقليمي والقطري. وبالرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها لم تباشر أعمالها في أوكرانيا سوى مؤخرا فإن أنشطة هذه المؤسسات حققت بالفعل نتائج مشجعة وأحرزت احترام الحكومة والشعب. وينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداء دور أساسي في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا، ولا سيما فيما يخص تنفيذ مشاريع معقدة ومتعددة الجوانب وطويلة الأجل من قبيل برنامج التكامل والتنمية في منطقة القرم.

٤١ - وقد تحسن التنسيق إلى حد كبير وتعزز نظام المنسقين المقيمين وتنامى التعاون مع مؤسسات بريتون وودز في مجالات من قبيل المساعدة الإنسانية وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وكذا العمليات على المستوى الإقليمي، وذلك منذ آخر استعراض من الاستعراضات الشاملة التي تجري كل ثلاث سنوات في مجال الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأهم الإنجازات في ذلك المجال هي تنفيذ مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام ولا سيما بخصوص أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومبادرات "دار الأمم المتحدة" وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالرغم من أن الوقت لم يحن بعد

لتقييم المشاريع النموذجية التي يجري تنفيذها ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ١٨ بلدا، فإن تلك المشاريع سوف تساعد، دون شك، في تركيز الجهود الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة بأكملها وذلك بغرض إقامة تعاون فعال مع مؤسسات بريتون وودز.

٤٢ - ومن الواضح أن الأنشطة التنفيذية ستفقد معناها إذا لم يوفر لها التمويل الكافي، كما أن تدني المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من خلال منظومة الأمم المتحدة يشكل مصدرا للقلق. وأعرب عن ثقة حكومته بأن نظاما جديدا للتمويل سوف يوضع في المستقبل القريب وبأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يبحث المقترحات التفصيلية المنسقة، في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، من أجل اتخاذ قرار يتعلق بهذا الموضوع وينبغي للجمعية العامة أن تتخذ موقفا بشأن آلية الإعلان عن التبرعات المقبله، إما في قرار منفصل أو كجزء من مقررها العام المتعلق باستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات؛ وأوكرانيا تؤيد إقامة آلية من هذا القبيل شريطة الحفاظ على الطابع العالمي والطوعي والقائم على المنح للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

٤٣ - **السيد أسعدي (جمهورية إيران الإسلامية): استأنف رئاسة الجلسة.**

٤٤ - **السيد كارمايكل** (برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز): قال إن الشروع في تطبيق بعض الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في عام ١٩٩٧ أمر مشجع؛ وأفاد بأن التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصفة خاصة، يشكلان عنصرين أساسيين في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الحكومات الوطنية وشركاؤها.

٤٥ - وأردف قائلا إن إحدى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/53/226) تؤكد أهمية التعاون مع جميع الشركاء الإنمائيين. ومنذ عام ١٩٩٦ بدأ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعتمد نهجا جديدا إزاء التعاون المتعدد القطاعات، تـُقتسم، بموجبه، المسؤولية بالتساوي بين الجهات الست التي يجري تحت رعايتها المشتركة ثلاثة من الصناديق والبرامج (صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)) ووكالتان متخصصتان (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)) ومؤسسة واحدة من مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي). وبصفة عامة تمخض ذلك النهج عن درجة كبيرة من التعاون التنفيذي على الصعيدين العالمي والقطري.

٤٦ - وفي مواجهة وباء أهلك بالفعل ١١,٧ مليون شخص وأصاب ٣٠,٦ مليون شخص آخرين، تعهد المشتركون الستة في رعاية البرنامج بمكافحة الوباء بطريقة منسقة وبوسائل مختلفة عديدة، منها تقديم المساعدة المالية وإقامة مراكز للتنسيق في المكاتب الميدانية. كما اتبع برنامج الأمم المتحدة المشترك نهجا مبتكرا تجاه المجتمع المدني بتخصيص خمس مقاعد في مجلسه التنفيذي لممثلي المنظمات غير الحكومية الذين كان بعضهم مصابا بفيروس نقص المناعة البشرية أو بمرض الإيدز. وقد أتاحت هذه المشاركة الوقوف عن قرب على النتائج المدمرة لهذه الآفة التي تعاني منها البشرية.

٤٧ - وقد نوه الأمين العام في تقريره بالتقدم المحرز في إنشاء أفرقة مواضيعية في بلدان مختلفة. وتشكل تلك الأفرقة الأداة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك على الصعيد القطري: وتوجد بالفعل في ١٢٦ بلدا أفرقة مواضيعية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تضم من بين أعضائها، كحد أدنى، الممثلين القطريين للجهات الست المشتركة في الرعاية. والأفرقة المواضيعية لا تيسر تبادل المعلومات والأفكار فحسب بل تيسر أيضا وضع السياسات وصنع القرار الاستراتيجي وتعزز جهود الدعوة. وفي عدد من البلدان تلقى هذه الأفرقة الدعم من أفرقة عمل تقنية عريضة القاعدة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٤٨ - والنهج المتعدد القطاعات إزاء التعاون، الذي يتبعه على الصعيدين العالمي والقطري برنامج الأمم المتحدة المشترك يشكل رمزا لإصلاح الأمم المتحدة. فقد تقاسم برنامج الأمم المتحدة المشترك مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الدروس المستفادة من تقييمين للأعمال التي اضطلعت بها الأفرقة المواضيعية خلال سنتين خيرت فيهما هذا النهج. ويتمثل أحد الاستنتاجات في أن الإصلاح في قطاع التنمية لا يمكن أن ينجح إلا إذا جرى تعزيز نظام المنسقين المقيمين الذي يشكل برنامج الأمم المتحدة المشترك جزءا لا يتجزأ منه. ويجب، في البلدان التي ترسخ فيها الوباء أو يتزايد انتشاره، أن تحتل أنشطة الوقاية من الإيدز مكانة بارزة في برنامج العمل السنوي للمنسق المقيم وفي تقريره. وفي ذات الوقت ينبغي أن يكفل المنسق المقيم والفريق القطري استمرار إدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كعنصر من عناصر التقييم القطري الموحد ومن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حيثما يقتضي الأمر.

٤٩ - والمنسق المقيم يتحمل مسؤولية رئيسية عن أداء برنامج الأمم المتحدة المشترك لمهامه على نحو فعال على الصعيد القطري كما ينبغي أن يخضع للمساءلة في هذا الصدد. فإذا لم يؤد الفريق المواضيعي عمله بشكل جيد، يكون المنسق المقيم هو المسؤول عن اتخاذ تدابير تصحيحية ملائمة. وهذا المبدأ الأساسي ينطبق على جميع أشكال التعاون فيما بين الوكالات على الصعيد القطري. ومن الممكن دعم الجهود الإنمائية والمساعدة في ضمان تحقيق أهداف الشركاء الوطنيين عن طريق الاستعانة بنظام معزز للمنسقين المقيمين وفريق قطري تابع للأمم المتحدة مكرس لتلك المهمة وأفرقة مواضيعية تابعة للأمم المتحدة تتسم بالفعالية ويتوفر لها دعم جيد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٦/١٠.

مناقشة لفريق خبراء بشأن "بناء القدرات الوطنية: بعض الدروس المستفادة"

٥٠ - **السيد ماكونيك** (منسق تقييم الأثر، فرع سياسة التعاون الإنمائي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن بناء القدرات الوطنية قد أصبح، إلى حد ما، مرادفا للتنمية لأن معظم أعمال منظومة الأمم المتحدة تتشكل من أنشطة مكرسة لهذا الغرض. ومن ثم فإن مناقشة فريق المختصين سوف يعالج نوع التوجيه الذي تسديه الجمعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. ويتمثل هدف الفريق في تحديد ما تحقق، أولا في مجال بناء القدرات وثانيا في مجال تقييم الأثر باعتباره أداة سوف تستخدمها العملية الحكومية - الدولية في الاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية.

٥١ - وقد جرى تقييم أثر الأنشطة التنفيذية على التنمية، لأول مرة، وفقا للفقرة ٥٦ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ والاستنتاج، مع مراعاة القيود المترتبة على أن الدراسة كانت تجريبية، هو أن النتائج التي تمخضت عنها

الأنشطة كانت إيجابية بصفة عامة. غير أن الحقيقة تتمثل في أن ثمة عوامل حدت من أثر أعمال منظومة الأمم المتحدة وأن بعض هذه العوامل يطرح مشاكل لا حل لها تتجاوز قدرات المنظومة.

٥٢ - ويمكن استخلاص ثلاثة استنتاجات هامة من عملية التقييم وهي: أولا أن الموارد لها أهمية حاسمة فمن الممكن الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات ولكن لا يمكن مواصلتها كما لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة ما لم يكن هناك تمويل كاف، وذلك بصرف النظر عما إذا تأتى هذا التمويل من مصادر خارجية أو محلية. ثانيا، يجب أن تدمج الأنشطة التنفيذية ضمن الجهود التي يبذلها المجتمع المعني (الحكومة أو المجتمع المدني) كما ينبغي أن تدمج ضمن جهود منظومة الأمم المتحدة. ثالثا يجب ألا تكون منظومة الأمم المتحدة هي وحدها التي يتعين عليها زيادة استعدادها لاستخلاص الدروس من التجارب المكتسبة في هذه العملية بل يجب أن ينطبق ذلك أيضا على المجتمعات التي سوف تنفَّذ فيها تلك الأنشطة التنفيذية.

٥٣ - وعلى أية حال فقد تبين لأول مرة أن تقييم الأثر ممكن وأن من شأنه أن يساعد في تحسين نوعية الدراسات التي تتاح للآليات الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك تزامن اهتمام الجمعية العامة بتقييم الأثر مع تزايد الاهتمام بالتقييم داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها، وهو أمر يمكن أن يسهم في إدخال التحسينات مستقبلا.

٥٤ - وقد واجه تقييم الأثر مشاكل حقيقية. ومن بين هذه المشاكل عدم وجود طرق معترف بها وبيانات ومؤشرات مناسبة. ولتعويض هذا النقص، تضمنت أفرقة التقييم خبراء يتميزون بأنهم إضافة إلى إلمامهم بالجوانب التقنية لبناء القدرات، سبق لهم أن شاركوا في برامج تهدف إلى تعزيزه أو استفادوا بخدمات الوكالات والمنظمات ذات الخبرة في هذا المجال. وتتمثل مشكلة أخرى في مدى صحة أو مشروعية أو مصداقية المعايير أو المستويات القياسية المستخدمة؛ وبمعنى آخر ينبغي ألا يكون التقييم مجرد تجسيد لوجهة نظر شخص بعينه أو لمصالح منظمة أو مجموعة من البلدان بعينها. ولتفادي هذه الحالة وتحقيق درجة معينة من الشمولية، كان لا بد من إنشاء أفرقة تقييم متوازنة، تضم شخصا من البلدان الصناعية وآخر من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧. غير أن التوازن بين الجنسين لم يتحقق؛ بحيث لم تكن هناك سوى امرأة واحدة من بين المكلفين بالتقييم البالغ عددهم ١٢ شخصا. وسوف يتعين تقويم هذا النقص إذا أجريت تقييمات أخرى مستقبلا. ومن بين التدابير التي اتخذت لضمان صحة التقييم، الاستعانة بخدمات ثلاثة استشاريين بارزين لتوجيه العملية والإشراف عليها، يمكن لأعضاء أفرقة التقييم أن يلجأوا إليهم إذا ما أحسوا بأن استقلالهم أو أحكامهم موضع شك.

٥٥ - ينبغي، في عمليات التقييم المقبلة، استخدام مصادر متعددة، وعدم الاقتصار على المصادر التي تقوم على أعمال الأمانة العامة. وقد شجعت الأمانة العامة الدول الأعضاء على تقييم الأنشطة التنفيذية إما بشكل فردي أو ضمن مجموعات أو مع منظمات أخرى.

٥٦ - وقد أكد التقييم الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر تنظيما إزاء بناء القدرات. فتوفير الدورات التدريبية وتعزيز المنظمات ليس كافيا؛ بل إنه من الضروري كذلك تغيير الظروف التي تعمل فيها المنظمات والترتيبات التي يجري بموجبها وضع وتعديل القواعد والممارسات التي تتبعها هذه المنظمات. كما بين التقييم أن منظومة الأمم المتحدة قادرة على العمل مع المجتمعات لاستكشاف مختلف السبل التي يمكن أن تسلكها تلك المجتمعات من أجل بناء القدرات.

٥٧ - **السيد مورغان** (كبير الاستشاريين بشأن بناء القدرات): قال إنه يود، قبل الادلاء بتعليقات قليلة عن تقرير بشأن باكستان ساهم في إعداده، أن يقوم أولا وقبل كل شيء بتعريف مصطلحات "القدرات" (التنظيم والقدرات التقنية والعلاقات والقيم التي تمكن دولة أو منظمة أو مجموعة أو أشخاصا على أي صعيد من الصعد الاجتماعية من الاضطلاع بأنشطة دعما للتنمية)، و "بناء القدرات" (العمليات والاستراتيجيات والمنهجيات التي يستخدمها المشاركون في عملية التنمية لتحقيق أهدافهم)، و "الأثر على التنمية" (المؤشرات التي تتشكل من الظواهر القابلة للقياس، مثل اعتلال وصحة الأمهات والأطفال). وجميع تلك العوامل مترابطة فيما بينها، ولكنه من الصعب تحديد علاقات سببية فيما بينها.

٥٨ - وقد أظهر تقييم العملية التي قامت بها الأمم المتحدة لبناء القدرات في باكستان على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية أن البرامج صيغت وأديرت بشكل جيد وأن تصميمها ما فتئ يتطور. وقد عولج بناء القدرات في البداية من وجهة نظر تقنية، كما كان هناك ميل نحو إقامة هياكل كان يتعين على الآخرين تعلم كيفية استخدامها. وقد استعيض عن ذلك النهج بنهج أكثر انفتاحا وتشاركا، يقوم على التجريب والوساطة واكتساب الخبرة ينحو نحوا عمليا بشأن التنمية وتشجيع عملية التعلم لا يخاطب الحكومات فحسب وإنما يخاطب أيضا المجتمع المدني. وفي إطار النهج الجديد، بدأت العوامل المتعلقة بالشفافية والمسؤولية والبيئة، التي كانت تحد من بناء القدرات في الماضي، في اكتساب قدر أكبر من الأهمية. ومن التطورات الإيجابية الأخرى، التي تتصل بما سبق، أن الأمم المتحدة تحاول، في باكستان، العثور على الجماعات والأفراد ممن لديهم أفكار مبتكرة وروح من التفاني وتعوزهم، لسبب أو لآخر، جميع الموارد اللازمة لبناء القدرات، وتساعدهم في أعمالهم عن طريق تزويدهم بما يفتقرون إليه ومنحهم الفرصة لمواصلة العملية معتمدين على أنفسهم.

٥٩ - وبعض المشاكل التي نشأت من الصعب حلها وهي تتصل ببرامج الأمم المتحدة لبناء القدرات في بلدان أخرى. وتتعلق المشكلة الأولى بالسعي إلى تحقيق الاستدامة. لماذا تدوم الأشياء وفي أي ظروف؟ وما الذي يمكّن منظمة ما من تجديد نفسها في الظروف العصيبة؟ أما المشكلة الثانية فتتعلق بما يجب على الأمم المتحدة أن تقوم به لتمكين المشاريع الصغيرة والعالية الجودة من إحداث أثر أكبر. أما المشكلة الثالثة فتخص صعوبة إدماج مفهوم بناء القدرات في منظومة الأمم المتحدة ككل. فكيف يمكن إدراج هذا النوع من الاعتبارات ضمن أعمال الأشخاص المهتمين، في المقام الأول، بالقضايا التقنية والفنية والمتعلقة بالسياسات؟ وتكمن مشكلة أخرى في أن ثمة ضغوطا تمارس، في عدد كبير من الحالات، للحصول على نتائج على حساب العمليات التي من شأنها أن تبني المنظمات أو تطور قدراتها.

٦٠ - وفي التجربة الباكستانية كان للأمم المتحدة ميزة نسبية (الموضوعية وسلطة عقد اجتماعات وقدر أكبر من حرية العمل من أجل تعزيز الحوار بشأن السياسات والبرامج الإنمائية)، وكان من الأهمية القصوى ضمان ألا تتجاوز المنظمة حدودها هي نفسها. وأخيرا ذكر أنه بالرغم من أن نموذج الإدارة القائم على قياس النتائج يحظى بتأييد كبير لدى المانحين، فإنه ليس إلا واحدة من أدوات عديدة مستخدمة في تكوين الرأي. فهناك نتائج يمكن قياسها في حين يمكن تقييم نتائج أخرى دون أن يتسنى قياسها. ومن الصعب وضع مؤشرات يقبلها جميع الأطراف ويمكن أن تحل محل نظام للتقييم يتحكم فيه المانحون؛ وبمعنى آخر من الضروري إيجاد طريقة تتيح النظر، بموضوعية، في مسائل معقدة من قبيل السرعة التي يمكن بها بناء القدرة. ومن شأن الأحكام السابقة لأوانها أن تضر بالعملية ذاتها التي يسعى البرنامج إلى النهوض بها.

٦١ - **السيد ويزنر** (وزير المالية السابق في كولومبيا والمدير التنفيذي السابق للبنك الدولي): تحدث أولا عن الاستراتيجية التي ينبغي أن تعتمدها الأمم المتحدة في المستقبل من أجل تعزيز بناء القدرات. وقال إن وجود أهداف وسياسات صحيحة ليس كافيا، لأن هناك مؤسسات في جميع البلدان النامية ستعارض أي تدخل من الحكومة أو من الأمم المتحدة في القطاع العام (التعليم والصحة والهيكل الأساسي بصفة خاصة) خشية فقدان نفوذها. ومن المستصوب، بناء على ذلك، أن تولي الأمم المتحدة قدرا أكبر من العناية لقيود وواقع الاقتصاد السياسي للبلدان النامية وأن تأخذ في الاعتبار أنها، حينما تحاول الترويج للبرامج الخاصة ببناء القدرات، ستجد نفسها في منافسة مع المصالح التي يزعم أنها مشروعة لتلك المؤسسات.

٦٢ - وينبغي التأكيد على أهمية تحديد العناصر التي تعين بالفعل الطلب على برامج بناء القدرات والتقييمات المقابلة. وهناك تفاوت، في معظم البلدان ومؤسسات القطاع العام ووكالات المعونة المتعددة الأطراف، بين العمل معبرا عنه بالنتائج وتقييم تلك النتائج من جهة ومخصصات الميزانية من جهة أخرى. وبالرغم من أن التقييمات تشير إلى تزايد أهمية بناء القدرات، فإن إعداد الميزانيات ما زال كما كان في الماضي. ولحين معرفة أسباب هذا التناقض، فإن الطريقة التي تعمل بها تلك المؤسسات والتي تنفذ بها السياسات لن تشهد سوى قليلا من التغيير. ومن الضروري تحديد مجموعة الحوافز الفعلية التي تكمن وراء ذلك التناقض.

٦٣ - **السيد أندريامننجارا** (مدير المعهد الملغاشي لتقنيات التخطيط، مدغشقر): قال إن تعليقاته تستند إلى تقرير يتضمن تقييما لأثر الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في مالي، أعدته بعثة تم إيفادها إلى ذلك البلد، وتقوم كذلك جزئيا على استنتاجات وتوصيات البعثات التي زارت البلدان الخمسة الأخرى التي تشملها العينة. وقد درس التقييم الذي أجرته البعثة التي أوفدت إلى مالي، آثار الأنشطة التنفيذية التي جرى الاضطلاع بها في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ على بناء القدرات في مجال الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي.

٦٤ - والاستنتاجات الأساسية للتقييم شملت ستة جوانب (١) بفضل تدريب الأفراد والمجموعات، ساهمت الأمم المتحدة مساهمة واضحة في بناء القدرات في مالي وفي مجالات مذكورة، ولكن استدامة هذه القدرات لم تكن مضمونة، لأن الجهود تركزت على الأفراد ولم تتخذ بعد طابعا مؤسسيا، (٢) وعلى نطاق المنظومة بأكملها أولت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من الاهتمام لتعزيز المؤسسات في قطاعي الصحة والتعليم، وحققت نتائج متباينة، بما في ذلك فقدان القدرة إلى حد ما وميل نحو عدم استخدام القدرات القائمة لأسباب تتعلق بأهداف المانحين. ومن المحتمل أن تتمثل النتيجة النهائية في زيادة صافية في القدرات يمكن أن تعزى إلى الأمم المتحدة، (٣) وقد لوحظت بعض الاتجاهات التي تقوض الانجازات في مجال بناء القدرات الفردية والمؤسسية، ومن أكثرها إزعاجا استخدام الهياكل الموازية التي يدعمها المانحون للتخطيط والتنفيذ مع تجاهل المؤسسات الرسمية. وعادة ما يفضل المانحون ذلك الخيار لأنهم يعتقدون بأنه يفضي إلى نتائج أحسن، والبلدان المستفيدة تقبله لأنها تعتقد بأنه يجلب قدرا أكبر من الأموال والموارد وأنه لا بديل أمامها سواه على أية حال. وتلك الممارسات، التي تعمل على تناقص القدرات أصبحت شائعة ويتعين بحث أثرها على أنشطة الأمم المتحدة الخاصة ببناء القدرات، بروح النقد، (٤) وعلى صعيد القواعد الشعبية، جرى التركيز مؤخرا على تمكين المبادرات المحلية وتشجيعها. وأكثر النواحي الإيجابية التي أبرزها التقييم التعاون الفعلي بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في تطبيق المبادئ المعلن عنها في ألما آتا في عام ١٩٧٨ في قطاع الصحة، بما في ذلك تمكين المجتمعات المحلية من إدارة وتمويل نظمها الخاصة بالرعاية الصحية الأولية، (٥) وقد اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بأعمال مفيدة لبناء القدرات في مجالي الرعاية الصحية والتعليم الأساسي من خلال نهج ذي شقين يتمثل في تعزيز بعض

المؤسسات وتوفير التدريب على المهارات التقنية اللازمة من القمة إلى القاعدة ودعم المبادرات المحلية من القاعدة إلى القمة في الوقت نفسه، (٦) ومع ذلك وبالرغم من مساهمات منظومة الأمم المتحدة ليس من الواضح أن الظروف الصحية العامة للسكان قد تحسنت تحسنا كبيرا في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ ولم تتحقق معدلات مرضية في الالتحاق بالمدارس ومحو الأمية، ولذلك لا يمكن الجزم بأن الأنشطة التنفيذية ساهمت في تحسين الأحوال العامة للسكان في مجال الرعاية الصحية والتعليم.

٦٥ - وبخصوص الدروس المستفادة والنتائج فيما يخص المستقبل، فمما هو جدير بالذكر أن النشاط كان مفيدا، على الصعيدين المهني والشخصي، للمكلفين بالتقييم بإمكانهم الاعتماد على خبراتهم السابقة في مجال التخطيط الانمائي والمشاركة فعليا في البحوث المتعلقة بالسياسات العامة وفي تدريب القائمين على الإدارة. وقد أكدت العملية أهمية بناء القدرات الوطنية بالنسبة للبرامج الدراسية وتدريب المعلمين وإدارة مؤسسات التخطيط الإنمائي وبينت بوضوح الحاجة إلى إجراء تقييمات منتظمة ومنهجية.

٦٦ - ومن الواضح بجلاء، على الصعيد القطري، أن بناء القدرات يقتضي توافر شرطين. أولهما أن يكون البلد نفسه راغبا فيه وأن يبذل الجهود اللازمة؛ وثانيهما أن يتعاون شركاء البلد الخارجيون، بما في ذلك المانحون ومنظومة الأمم المتحدة، في تلك العملية ويوافقوا على دعم الأنشطة القطرية دون عرقلتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٦٧ - وفيما يخص منظومة الأمم المتحدة، قال إن استعراض مختلف التقارير التقييمية بين بوضوح أن عينة من ستة بلدان ليست كافية للخروج باستنتاجات عامة. وفيما يتعلق بإجراء هذه الدراسات على مدى أطول، بالنظر إلى الموارد المحدودة لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي تركيز الاهتمام على ميادين مختارة إما بالإبقاء على الميادين الرأسية التقليدية بحيث يستمر العمل (القطاعات أو القطاعات الفرعية) أو باتباع نهج أفقي، على نحو متزايد، والتطرق إلى مجالات مشتركة بين القطاعات من قبيل بناء القدرات.

٦٨ - وكيفما كان السبيل الذي يُسلك مستقبلا في العمل، فسيكون من الأساسي إيلاء مزيد من الاهتمام لآراء العملاء، أي البلدان، وذلك من أجل تشجيع الشعور بالتحكم في العملية وفي نتائجها، على الصعيد الوطني. وبصفة خاصة ينبغي للأمم المتحدة، كيما تقيم توازنا كافيا بين شروط المانحين واحتياجات البلدان، أن تتفادى النهج غير المرن المتبع تقليديا مع البلدان النامية وأن تشجع وتدعم بوضوح المبادرات الوطنية المتصلة ببناء القدرات.

٦٩ - ومن الممكن وضع توصيات محددة مختلفة من أجل تحسين النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة وتحقيق مزيد من الاستدامة في القدرات: ينبغي تشجيع تحسين التنسيق وتبادل الخبرات بين مختلف الهيئات والعناصر الفاعلة الخارجية في الميدان واستعمال تعاريف موحدة لبناء القدرات وللتنفيذ الوطني في جميع البرامج الانمائية؛ وينبغي تفادي الحل السهل المتمثل في الإدارة المتوازية لمساعدة البلد على الحفاظ على قدراته؛ كما ينبغي وضع مبادئ توجيهية واضحة وقابلة للاستمرار وعملية لجميع الأطراف المعنية؛ إضافة إلى إعداد خطط مدروسة بعناية من أجل معالجة مشكلة الاستعاضة عن المساعدة التقنية الأجنبية؛ كما ينبغي وضع إجراءات للإشراف تتصل ببناء القدرات وإجراء تقييم منظم لأثر البرامج الإنمائية التي تدعمها الأمم المتحدة؛ وينبغي أن تدرج بانتظام، في جميع البرامج والمشاريع، أهداف واضحة وكمية في مجال بناء القدرات.

٧٠ - ويتعيَّن تكييف بناء القدرات مع الظروف السائدة في كل بلد؛ ويتوقف بناء القدرات على البيئة التي قد تكون أو لا تكون مؤاتية. ومن الضروري الاستفادة من أي نجاح كلي أو جزئي والانطلاق من موقف مفاده أن بناء القدرات عملية متواصلة ووسيلة لبلوغ هدف هو التنمية المستدامة.

٧١ - **السيد هامرلي** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى نقطتين تناولهما أعضاء الفريق وقال، فيما يتعلق بالنقطة الأولى، إن بناء القدرات ما فتئ يشكل على الدوام جزءا من الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة بشكل عام إلى حد ما، وذلك بالرغم من أن المفهوم تطور بسرعة ومن ثم أصبح تعريفه بدقة أمرا صعبا. والنقطة الثانية تتصل بالعلاقة بين عمليات تقييم أثر الأنشطة التنفيذية بصفة عامة من جهة والبرمجة وتعبئة الموارد وسائر عناصر تلك الأنشطة من جهة أخرى.

٧٢ - وهذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها استشاريون مستقلون إجراء تقييمات لبرامج الأمم المتحدة في مجالي الصحة والتعليم وغيرهما من المجالات الأخرى. والمعلومات التي قدموها ليست قيِّمة فيما يخص بناء القدرات فحسب وإنما أيضا فيما يتعلق بالمسائل المختلفة الأخرى مثل الحاجة إلى تحسين التنسيق ووضع تعريفات موحدة. وقد أجريت التقييمات بالتشاور مع البلدان التي تنفذ فيها البرامج بالرغم من استحالة عقد مشاورات إقليمية ودون إقليمية بشأن النتائج وذلك بسبب عدم كفاية الوقت والموارد. ووفقا للتوصيات الواردة في الفقرتين ٣٣ إلى ٣٥ من تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/53/226) هناك حاجة إلى مواصلة الاضطلاع بتقييمات الأثر من خلال إعداد دراسات وتقارير مستقبلا بشأن الإطار الحكومي - الدولي، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات.

٧٣ - وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ممنونة للمساعدة التي تلقتها من كندا وسويسرا من أجل نشر نتائج التقييمات. وفي هذا الصدد سوف يعد منشور موحد يتضمن النتائج الرئيسية لتقييمات أثر الأنشطة التنفيذية. وعلاوة على ذلك قامت أيرلندا وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة، فيما يتعلق بالتقييمات في حد ذاتها، بتوفير الدعم من أجل تكميل الموارد المحدودة للأمانة. وبالرغم من هذه المساهمات، لم تكن الأمانة مسؤولة إلا عن التقييمات التي أجرتها بطريقة مستقلة. ويعرب المضطلعون بالتقييمات أيضا عن وجهات نظرهم الخاصة.

٧٤ - **الرئيس**: قال إن الباب مفتوح للأسئلة والتعليقات.

٧٥ - **السيد بارك** (جمهورية كوريا): أشار إلى أهمية عملية التعلم في ميدان بناء القدرات وبالتالي الحاجة إلى إدراج نتائج التقييمات في مرحلة البرمجة بطريقة منهجية ومستدامة، وربطها بمخصصات الميزانية. وقال إن مسألة صحة التقييمات التي أثارها السيد ماكونيك تنطبق في هذا المجال إذ أن من الممكن مواجهة صعوبات وخاصة مع القطاع الخاص. وفي هذا الصدد سأل عن التدابير العملية التي ستتخذ من أجل تحسين نظام الحوافز فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وبالنظر إلى أن تحقيق صحة التقييمات في ذلك المجال يرتبط بوضع مجموعة من المؤشرات المشتركة، فينبغي لأعضاء فريق المتخصصين تحديد مدى التقدم المحرز بخصوص إعداد هذه المؤشرات.

٧٦ - **السيدة سيمونوفا** (الجمهورية التشيكية): أشارت إلى ملاحظة السيد ويزنر بشأن إمكانية توفير حوافز كافية لبناء القدرات، وقالت إنه ينبغي له أن يوضح الشروط التي يمكن توقعها بالنسبة لتوفير هذه الحوافز.

٧٧ - **السيد كفالهايم** (النرويج): ذكر أن البلدان المانحة فقدت الثقة في المساعدة الإنمائية الرسمية وقال إنه ينبغي بحث الدروس المستفادة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ونشرها مع مراعاة أن أهمية التقييمات لا تكمن في مجرد توفير الإحصاءات وإنما في وصف ما أنجز وتحقق. وبناء على ذلك ينبغي لأعضاء فريق المتخصصين ألا يقتصروا على بيان الصعوبات الرئيسية التي تعوق التعلم داخل المنظومة، بل أن يبيِّنوا كيفية استخدام الدروس المستفادة في إحداث التغييرات في إجراءات الأمم المتحدة.

٧٨ - **السيد رونر** (المراقب عن سويسرا): سأل عما إذا كان من الممكن توزيع البيانات التي أدلى بها أعضاء فريق المتخصصين. وإذ أشار إلى أنه من المهم الاطلاع على نتائج التقييمات لأثر الأنشطة التنفيذية، قال إن الدروس المستفادة يجري تركها لصانعي القرار في حين ينبغي استغلالها في دفع العملية قُدما. وهو يقترح في هذا الخصوص إحالة المسألة إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وكذا فريق التقييم التابع للجنة المساعدة الإنمائية. وذكر بأنه من الممكن استخدام مرافق المركز الدولي للتدريب التقني والمهني المتقدم في تورينو، حيث تعقد بانتظام حلقات دراسية تدريبية للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وإضافة إلى ذلك فإن وفده يؤيد تأييدا كاملا عقد حلقة دراسية إقليمية بشأن هذه المسألة ويرحب بأن يشترك فيها شركاؤه من البلدان التي تنفذ فيها البرامج.

٧٩ - **السيدة فورغيتر** (النمسا): قالت إنها تدرك بأنه عندما يقل الحديث عن أداء برنامج أو صندوق ما في بلد معيَّن فإن ذلك يعني أنه لم يتسن تقييم ذلك الأداء أو أن التقييم كان سلبيا وليست هناك رغبة في ذكره، أو أن الصندوق أو البرنامج لم يشمله التقييم ولم يتسن الحصول على مزيد من المعلومات. وفي هذا الصدد سألت عن إمكانية إجراء تقييم منفصل، في المستقبل، لنتائج أعمال صندوق محدد أو برنامج معيَّن في بلد ما. وأضافت بأنها تود معرفة كيفية تقييم أثر العامل البشري من حيث تحقيق نتائج جيدة أو سيئة للأنشطة التنفيذية، وعما إذا كانت هناك أي طريقة تتيح الحد من الفروق السلبية الناتجة عن العامل البشري، أو التعويض عنها. وأخيرا سألت عما إذا كانت قد أقيمت صلات مع الصناديق والبرامج على صعيد المقر لتبادل التعليقات وما إذا كان قد جرى تحمل بعض المسؤوليات فيما يتعلق بصياغة توصيات محددة، وما إذا كان المقر قد اعتمد تدابير لأخذ التوصيات في الاعتبار.

٨٠ - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إنها تود أن تعرف ما إذا كانت نتائج التقييمات تظهر في البرمجة وما إذا كانت هذه النتائج قد قُدمت للصناديق والبرامج بغرض تبادل الآراء. وسألت أيضا عن الكيفية التي يجري بها نشر التوصيات فيما بين القائمين على التقييم والوحدات ونظم التقييم التابعة للصناديق والبرامج بغرض إدراج التوصيات ضمن البرامج المقبلة لتلك الهيئات. وهي تقترح في هذا الصدد، تجميع بعض الإجراءات أو نتائج التقارير من أجل توزيعها لا على الصناديق والبرامج فحسب وإنما أيضا على الدول الأعضاء من أجل تعزيز إيصال المعلومات إلى تلك الكيانات. وعلاوة على ذلك فمع علمها بمدى صعوبة تحديد أهداف أو وضع مؤشرات لقياس بناء القدرات، أعربت عن رأي مفاده بأن ضمان تحقيق النتائج ينبغي أن يكون عنصرا حيويا في وضع معايير بغرض تحديد تلك المؤشرات أو الأهداف. وهي ترحب بآراء أعضاء فريق المتخصصين في هذا الصدد.

٨١ - **السيد بيريز سيرنيني** (فنزويلا): سأل عما إذا كان هروب الأشخاص المدربين من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث الأجور أعلى، قد أصبح مشكلة تساهم في تقلص الاستثمارات في مجال بناء القدرات.

٨٢ - **السيدة بارينغتون** (أيرلندا): أعربت عن تأييدها لما قاله السيد اندريا مننجارا بأنه ينبغي الاستماع إلى آراء أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالموضوع قيد المناقشة، فالملمين بالمسألة هم مَن قاموا بتنفيذ السياسات في الميدان والحكومات المعنية؛ وينبغي أن تعرض عليهم الدراسات التي أجريت للتأكد من أنها تعكس فعلا تصورهم للمسائل. وعلى افتراض اعتماد هذا الإجراء، فيجب إيجاد سبيل لتنفيذ التوصيات التي جرت صياغتها. وسألت عما إذا كان سيجري القيام بذلك عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وما هي الآليات التي ستنفَّذ لدفع هذه العملية قُدما.

٨٣ - **السيد الديلمي** (اليمن): أشار إلى ما قيل في السابق من أن بناء القدرات حيوي بالنسبة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة منذ البدء وسأل عما حدث من تغييرات في هذا الصدد.

٨٤ - **السيد مورغان** (استشاري أول بشأن بناء القدرات): تحدث عن الذاكرة المؤسسية وقال إن الموظفين في الميدان ليس لديهم في العادة الوقت الكافي لدراسة المعلومات الوفيرة التي ترد عليهم لزيادة إلمامهم بظروف عملهم. وأن التقرير يتضمن توصية بإنشاء آلية مؤسسية لن تفرض ضغوطا كبيرة على الموظفين أثناء قيامهم بعملهم وإنما ستحشد الخبرات القيِّمة التي يكتسبها الأفراد وتعممها على غيرهم من موظفي مكتب معيَّن بحيث يمكنهم استيعابها بسهولة نسبية. وفي حالة باكستان على سبيل المثال سيكون من المفيد الاطلاع على الخبرة التي اكتسبها مكتب الأمم المتحدة في هذا البلد بخصوص الاستدامة ومعرفة الظروف التي تعززها والظروف التي تعيقها وغير ذلك من هذه المسائل. والمدهش معرفة مدى اتساع الخبرات المتاحة في ذلك المجال وقلة المعرفة العامة على صعيد المنظمة، وهو أمر يبيِّن أهمية تبادل الأفكار والمعرفة فيما بين موظفي مكتب معيَّن على أساس إطار مشترك من خلال إنشاء اللجان وعقد اجتماعات لتبادل الآراء بغرض إعطاء الناس فكرة عن غيرهم ممن يعالجون مشكلة معيَّنة وممن ينبغي الاستعانة بهم للحصول على المعلومات والمساعدة والخبرة.

٨٥ - وثمة جانب آخر للتعلم المؤسسي يتعلق بمدى شجاعة المنظمات في الاعتراف بأخطائها ومحاولة تقويمها بأقصى قدر ممكن من النزاهة.

٨٦ - ولكل منظمة مؤشراتها الخاصة بها التي قد تختلف في بعض الأحيان كثيرا عن المؤشرات المستخدمة في منظمات أخرى. وتكمن المشكلة في تحديد المؤشرات الأكثر ملاءمة لأغراض معيَّنة. فإذا لاحظت المنظمات أن مؤشراتها لا تستخدم فلن يكون لها أي دافع للمشاركة في نظام للقياس وستمتنع عن تقديم المعلومات للآخرين بغرض استعمالها ما لم تُجن، بنفسها، بعض الفوائد من تلك العملية؛ ومن ثم تتأتى أهمية المشاركة.

٨٧ - وعملية القياس قد تكون مكلفة ويجب تحديد الجهة التي ستتحمل تكاليفها وتكاليف الدراسات ومقابل وقت الموظفين. ويجب أن يكون المشروع منظما تنظيما واضحا كما يتعيَّن تقديم بعض الضمانات بخصوص المعلومات المطلوبة لأنه لن تكون هناك أي جهة تود الإسهام في نظام للمعلومات قد يستخدم ضدها في وقت لاحق. والحافز لتوفير المعلومات هو الاقتناع بأن المشاركة ستكون مفيدة لأن النظام سيتحول، دون ذلك، إلى يانصيب خاضع لتحكم مركزي ولن يساهم، في نهاية المطاف، في نجاح المشاريع.

٨٨ - **السيد ويزنر** (وزير المالية السابق في كولومبيا والمدير التنفيذي السابق للبنك الدولي): رد على تعليقات ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية شيلي وقال إن الظروف وليس مجرد النوايا هي التي تحدد النتائج. وعلى سبيل المثال، تزايد على مدى السنوات العشر إلى العشرين الماضية، حجم نفقات القطاع العام في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٥ و ٨ في المائة؛ وفي أمريكا اللاتينية ارتفع بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة في المتوسط. لكن يمكن أن يلاحظ من تقييم النتائج وجود اختلال في التوازن. ففي كولومبيا على سبيل المثال وبالنظر إلى أهمية التعليم، ينفق على ذلك المجال ضعف ما كان ينفق قبل سنوات قليلة خلت، ومع ذلك ما زال الوضع أساسا على ما هو عليه. كما تقرر زيادة الإنفاق على قطاع الصحة، ولكن الحالة بقيت، عموما، دون تغيير بالرغم من حدوث بعض التحسينات. وينطبق الشيء ذاته على البيئة. وتكمن المشكلة في ضرورة إجراء تحليل متعمق للظروف. وعلى سبيل المثال سيكون من المنطقي رصد مزيد من الأموال لرفع أجور المعلمين، بالرغم من أن مضاعفة تلك الأجور قد لا تؤدي إلى تحسين نوعية التعليم. ويعزى ذلك إلى عدم أخذ المنافسة في الاعتبار وإلى عدم مراعاة ما قد يحدث بالنسبة للطلب. ولو أعطي للأسر مبلغ يساوي مبلغ الزيادة في الأجور، لكان بوسع تلك الأسر أن تشتري التعليم وهو أمر ممكن من الناحية النظرية. وسيكون للمستهلك الخيار كما ستكون هناك زيادة في القدرات المؤسسية لأن جميع المؤسسات ستسعى إلى سيادة تلك السوق. ونظام التعليم تسيطر عليه النقابات التي يقودها أشخاص ذوو كفاءة عالية ولكن في ظروف تنعدم فيها المنافسة والرصد الخارجي أو المستقل. وهناك ميل نحو اعتبار أن أصل المشكلة سيكمن في انعدام الموارد، غير أن المشكلة الحقيقية، كما هو الحال في الأمم المتحدة، لا تكمن في الموارد وإنما في الطريقة التي تعالج بها الأمور. والقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر كفاءة ينم عن نية لا يمكن أن تصبح حقيقة إلا إذا أجبرت الظروف المنظمة على أن تتسم بالكفاءة ووجد ما يمنعها من أن تكون غير فعالة. فالظروف هي التي تحدد النتائج: فإذا أوجدت حوافز سليمة قام الناس بالعمل واذا انعدمت لم يعملوا.

٨٩ - **السيد سيربي** (الولايات المتحدة الأمريكية): سأل عن النتائج التي تمخض عنها بناء القدرات، وقال إنه يود بصفة خاصة أن يطلع على الإجراءات التي استخدمت لتجميع تلك النتائج وعلى الإسهامات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية التي تم التعاقد معها لبناء القدرات في البلدان المعنية.

٩٠ - **السيد أندريامننجارا** (مدير المعهد الملغاشي لتقنيات التخطيط، مدغشقر): رد على ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وقال إن ولاية البعثة لم تقتصر على الرجوع إلى الوثائق، وإنما شملت أيضا الاتصال بالوكالات نفسها سواء في المقر أو في الميدان وقد حدث ذلك. وبيانه يوفر أيضا ردا على التعليق الذي أبدته ممثلة النمسا بخصوص انعدام إشارات صريحة إلى عمليات تقييم صناديق وبرامج معيَّنة.

٩١ - وأدت القيود الزمنية إلى جعل الدخول في تفاصيل كل حالة على حدة أمرا مستحيلا ولكن تجدر الإشارة إلى أن مشاورات عقدت مع جميع المؤسسات المشاركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتبها الميدانية. كما أجريت مشاورات في الميدان مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ولا سيما في مجالات الاهتمام (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية). وعلاوة على ذلك تتضمن التقارير المفصَّلة تقييمات محددة للنتائج التي حققتها كل واحدة من تلك المنظمات.

٩٢ - **السيد ماكونيك** (منسق تقييم الأثر فرع سياسات التعاون الإنمائي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): رد على السؤال بشأن صحة أو مشروعية التقييمات فقال إنه ينبغي، في حالة انعدام مقاييس أو مؤشرات

واضحة، أن يترك أمر التقييم، في نهاية المطاف، لتقدير الخبراء؛ وبناء على ذلك فمن المهم، لدى اختيار الخبراء، الموازنة بين أنواع المعرفة والخبرة التي يمكن أن يوفرها أولئك الخبراء. ومن الواضح أن الموارد لها أهمية في هذه الحالات لأنه كان سيكون من غير الضروري الاقتصار على تعيين شخصين لو توافر قدر أكبر من الموارد.

٩٣ - وبخصوص السؤال الذي طرحته ممثلة اليابان بشأن المؤشرات قال إنه يتعيَّن استخدام نظم القياس القائمة لدراسة أو تقييم حدث أو عملية ما؛ وإذا لم يمكن ذلك فيجب السعي إلى إيجاد نهج معقول وتطبيقه. وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية قال إن ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة أساسا هو تنشيط تسيير العمليات أو مساعدة المجتمعات على القيام بذلك. وهكذا فإن السؤال ليس هو مجرد ما الذي أنتج أو تحقق وإنما ما إذا كانت العملية التي وضعت موضع التنفيذ في المجتمع بمساعدة الأمم المتحدة قد تمخضت عن فوائد أم لا. وقال إن ذلك النوع من التقدير يتسم بقدر أكبر من التعقيد ولذلك فمن الضروري، حتى في الحالات التي تكون فيها المؤشرات مشجعة، الاعتماد على تقدير الخبراء والأفراد المؤهلين.

٩٤ - **السيد هامرلي** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الأمانة العامة تتوخى قدرا كبيرا من الحذر فيما يتعلق بما ينبغي القيام به مستقبلا لأنها تتصرف على أساس توجيهات من الجمعية العامة. فقبل ثلاث سنوات أصدرت الجمعية العامة تعليماتها إلى الأمانة العامة بإجراء تقييم عن أثر الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقد أنجزت تلك المهمة ونشرت النتائج ووضعت توصيات بشأن التقييمات المقبلة والآثار ومدى ملاءمة نشر نتائج الدراسة على نطاق أوسع. فإذا ارتأت الجمعية العامة أن النتائج تستحق ذلك فسيكون من المفيد أن تذكر، في قراراتها، أنها ترغب في نشر تلك النتائج وأخذها في الاعتبار. وقال إن الأمانة العامة قد شرعت فعلا في هذه المهمة. وقد أتيحت الدراسات الأصلية لمنظومة الأمم المتحدة بأجمعها وحصل على التمويل بحيث يمكن إعداد ملخص لتلك الدراسات بمساعدة خبير مستقل. وسينشر ذلك الملخص ويعرض على الجهاز المشترك بين الوكالات. وسيؤدي ذلك دون شك إلى تحليل جميع جوانب التدريب وهو أمر أعرب المراقب عن سويسرا عن اهتمامه به. ومع ذلك فينبغي أخذ تعليق السيد مورغان في الاعتبار وعدم إغراق الموظفين العاملين في الميدان بالتوجيهات المفرطة أو التعليمات المعقدة. ومن المأمول فيه أن تدرج نتائج التقييم في برامج التدريب بما ييسر تبادل الآراء مع الزملاء العاملين على الصعيد الوطني.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.